

تقرير بعثة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

لمنظمة التعاون الإسلامي

لتقصي الحقائق وتقييم وضعية حقوق الإنسان

في كشمير التي تحتلها الهند



الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

Independent Permanent Human Rights Commission
La Commission Permanente Indépendante
des Droits de l'Homme

27-29 مارس 2017

الصفحة	الفهرس
3-2	مقدمة وخلفية بعثة تقصي الحقائق للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان:
6-4	ملاحظات واستنتاجات الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي حول انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم كشمير الذي تحتله الهند
7	أ- انتهاك الحق في تقرير المصير:
10-7	ب- انتهاك الحق في الحياة
10	ج) انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير:
11	د) انتهاك حرية الدين:
12	هـ. انتهاك حريات التجمع السلمي وتكوين جمعيات:
13-12	و- الحماية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:
14-13	ز- التدابير الرامية إلى إدخال تغييرات ديمغرافية على كشمير التي تحتلها الهند:
14	ح -الفصل القسري للأسر:
15	ط. التحقيقات والاستفسارات:
15	ي. الانتهاكات عبر خط المراقبة المعمول به:
16	ك. حالة اللاجئين كشمير التي تحتلها الهند في آزاد جامو وكشمير:
17-16	ل. خاتمة:
19-17	م. التوصيات:
20	الملحق أ: إحصاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الهندية:
21	الملحق ب: مجموع السكان والنسبة المئوية للسكان المسلمين في كشمير التي تحتلها الهند

مقدمة وخلفية بعثة تقصي الحقائق للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان:

1. يعد نزاع جامو وكشمير واحدا من أقدم النزاعات المعترف بها دوليا والمدرجة على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الأمن الدولي.
2. هناك بعدان لنزاع كشمير: أولا وقبل كل شيء البعد السياسي المتعلق بمطالبات حكومتي الهند وباكستان فيما يتعلق بالولاية الإقليمية لدولة جامو وكشمير، والبعد الثاني هو التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها والتي ترتكبها قوات الأمن الهندية والإدارة المدنية في تجاهل تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الساريين. ومع ذلك، فإن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وفقا للولاية المنوطة بها، تعنى أساسا بالجانب المتعلق بحقوق الإنسان في النزاع، ولذلك ركزت تقريرها على ما يلي:
 - أ- تقييم حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في كشمير التي تحتلها الهند في ضوء القوانين والمعايير الدولية السارية؛
 - ب- التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الهندية في إقليم كشمير الذي تحتله الهند والإبلاغ عنها؛
 - ج- تقديم توصيات لحماية حقوق الإنسان الأساسية للكشميريين.

ولاية بعثة تقصي الحقائق:

3. وإذ يرحب مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في قراره 34/8-س و43/52-س الصادرين عن دورته الثالثة والأربعين "بإنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لآلية دائمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند"، طلب المجلس من الهيئة إجراء زيارة إلى إقليم كشمير الذي تحتله الهند للتحقق من حالة حقوق الإنسان هناك وإبلاغ مجلس وزراء خارجية المنظمة بنتائج الزيارة.
4. واستنادا إلى التكليف المحدد الصادر عن مجلس وزراء الخارجية، اتصلت الهيئة في يوليو 2016 بالحكومة الهندية لتيسير زيارة تقصي الحقائق التي ستقوم بها الهيئة إلى إقليم كشمير الذي تحتله الهند. لكن، حتى هذا اليوم، لا يزال هذا الطلب دون رد. كما لا تزال رسالة مماثلة بعثتها الأمانة العامة للمنظمة إلى حكومة الهند تتعلق بزيارة تقصي الحقائق التي ستجريها المنظمة إلى إقليم كشمير الذي تحتله الهند دون رد. وفي ضوء عدم استجابة الحكومة الهندية، ناقشت الهيئة هذه المسألة في دورتها

العادتين التاسعة والعاشر¹، وتقرر أن تقوم الآلية الدائمة وأعضاء آخرون في الهيئة على الأقل بزيارة دولة آزاد جامو وكشمير من الجانب الباكستاني للاجتماع مع اللاجئين من إقليم كشمير الذي تحتله الهند للتحقق من حالة حقوق الإنسان في الإقليم. وقدم الممثل الخاص للأمين العام للمنظمة أيضا اقتراحا مماثلا بشأن جامو وكشمير بعد زيارته إلى آزاد جامو وكشمير في مايو 2016.

5. وفي الوقت ذاته، أخذت حكومة جمهورية باكستان الإسلامية زمام المبادرة بدعوة الهيئة إلى زيارة آزاد جامو وكشمير للاجتماع مع اللاجئين من إقليم كشمير الذي تحتله الهند ومع غيرهم من المعنيين بهذا النزاع. وحثت الحكومة الهيئة على مواصلة طلبها من الهند السماح بزيارة لتقصي الحقائق إلى الإقليم من أجل إجراء تقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان على الأرض وإجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان السائدة التي أبلغت عنها منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية ووسائل الإعلام المستقلة على نطاق واسع.

6. وفي ضوء هذه التطورات وتنفيذا للتكليف الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في هذا الصدد، أجرى وفد من الهيئة زيارة إلى إسلام آباد وأزاد جامو وكشمير لمدة ثلاثة أيام من يوم 27 إلى يوم 29 مارس 2017. وترأس الوفد رئيس الهيئة السيد محمد كاجوا، وشارك فيه أعضاء الهيئة الدكتور راشد البلوشي والدكتورة ريحانة بنت عبد الله، والسفير عبد الوهاب، والدكتور إرجين إرغول، والبروفيسور صالح الختلان، والدكتور عمر أبو أبا.

برنامج الزيارة ومصادر المعلومات:

7. واجتمعت الهيئة، خلال زيارتها التي استغرقت ثلاثة أيام، برئيس آزاد جامو وكشمير ورئيس وزرائها، والوزير المكلف بشؤون كشمير في حكومة باكستان، والسيد جلجيت - بالتستان، مستشار رئيس وزراء باكستان للشؤون الخارجية، وممثلو مؤتمر حريات (وهو ائتلاف من ممثلي الأحزاب السياسية من إقليم كشمير الذي تحتله الهند)، والمسؤولين الحكوميين المعنيين، واللاجئين الكشميريين من حزب إقليم كشمير الذي تحتله الهند، والضحايا والشهود وأسره، فضلا عن ضحايا القصف وإطلاق النار من طرف الهند ممن يعيشون على خط المراقبة من جانب آزاد جامو وكشمير، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. وتعرب الهيئة عن تقديرها للدخول غير المقيد والمفتوح والشفاف الذي قدمته حكومتا باكستان ودولة آزاد جامو وكشمير للاضطلاع بالمهمة المنوطة بها بموضوعية وحياد.

¹ تقرير الدورتين العاديتين التاسعة والعاشر للهيئة اللتين عقدتا في أبريل ونوفمبر 2016.

ملاحظات واستنتاجات الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي حول انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم كشمير الذي تحتله الهند:

8. كان على الهيئة الاضطلاع بالمهمة الجسمية المتمثلة في جمع بيانات ومعلومات موثوقة لأن إقليم كشمير الذي تحتله الهند يعرف انتهاكات حقوق الإنسان. ومن ثم، اعتمدت الهيئة في صياغة تقرير تقصي الحقائق هذا اعتمادا مكثفا، إلى جانب المعلومات المباشرة التي قدمها الضحايا والشهود واللاجئين الذين فروا من الإقليم وممثلي مؤتمر الحريات وأعضاء وسائط الإعلام المستقلة، على البيانات التي أوردتها هيئات مستقلة لحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية وهيئة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس واتش)، وأطباء بلا حدود، ومحكمة الشعب الدولية لحقوق الإنسان والعدالة في إقليم كشمير الذي تديره الهند، والخدمة الإعلامية لكشمير، وجمعية آباء المختفين.
9. ووفقا للإحصاءات التي جمعت من هذه المصادر، أفادت التقارير أن أكثر من 94 ألف من سكان كشمير قتلوا على أيدي قوات الأمن الهندية في إقليم كشمير الذي تحتله الهند. ومن بين هؤلاء، قتل أكثر من سبعة آلاف شخص في السجون الهندية. كما دمر أكثر من 107 آلاف مبنى، ورُميت أكثر من 22 ألف امرأة، وتيتم أكثر من 105 ألف طفل، واغتصبت القوات العسكرية وشبه العسكرية الهندية أكثر من 10 آلاف امرأة وتحرشت بهن منذ عام 1989. وعلاوة على ذلك، سقط أكثر من سبعة آلاف شخص ضحايا للإصابات ببنادق الرش، كما فقد أكثر من 200 منهم من بينهم أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 و16 سنة بصرهم. ويقدم المرفق ألف لمحة إحصائية موجزة عن الإصابات المبلغ عنها.

انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها عبر الإعلام الدولي ومنظمات حقوق الإنسان:

10. وبرزت في إقليم كشمير الذي تحتله الهند على مدى العقود الثلاثة الماضية، ظاهرة جديدة تتمثل في أن نصف الأرامل هن زوجات لمفقودين منذ أكثر من 10 إلى 20 سنة، ولا يعرفن أي شيء عن أزواجهن المفقودين ولا يمكنهن الزواج مرة أخرى حتى يعرفن مصيرهم. وتركت هؤلاء النساء اللواتي يعتبرن نصف أرامل، خلافا لباقي أقارب المختفين دون أي حقوق في الأرض أو البيوت أو الإرث أو المساعدة الاجتماعية أو المعاشات التقاعدية.
11. اكتشف المحامي الكشميري برويز إمروز أكثر من 6000 مقبرة جماعية مجهولة الهوية في شمال كشمير. ووقد تحدثت وسائل الإعلام الدولية كثيرا عن ذلك².
12. إن الإحصائيات التي نقلتها مصادر مستقلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الجارية كافية لوصف حجم المأساة الإنسانية التي يعاني منها شعب كشمير. كما أن الصور التي تداولتها وسائل التواصل

² <https://www.theguardian.com/world/2012/jul/09/mass-graves-of-kashmir>

الاجتماعي والأفلام الوثائقية التي تنتجها وسائل إعلام مرموقة ليس أقلها شبكة سي إن إن³ والجزيرة تعطي لمحة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الهندية التي تستخدم القوة على نحو غير متناسب. والقصة المروعة التي يحكيها الطفل عرفان شكور البالغ من العمر 14 عاما والذي فقد بصره بسبب بندق الرش مثال حي ومؤلم لا يمكن تجاهله⁴.

13. وسلطت منظمة هيومان رايتس ووتش في تقريرها لعام 2016 الضوء على الحملة الهندية ضد الاحتجاجات التي وقعت في شهر يوليو 2016، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 90 شخصا وجرح المئات. ودافعت قوة الاحتياط المركزية شبه العسكرية عن استخدام بندق الرش التي أدت إلى إصابة المئات دون معاقبة الجناة وصرحت للمحكمة أنه "كان من الصعب اتباع إجراءات العمل الموحدة نظرا لطبيعة الاحتجاجات". وقد أحرق ما لا يقل عن 32 مدرسة، فيما احتلت القوات شبه العسكرية مدارس أخرى كثيرة وأقامت فيها مخيمات مؤقتة، مما عطل بشدة تعليم الأطفال.

14. وطلبت هيومن رايتس ووتش من "السلطات الهندية أن تجري تحقيقات موثوقة ونزيهة في استخدام الشرطة للقوة أثناء الاحتجاجات العنيفة في جامو وكشمير. وينبغي للحكومة الهندية أن تأمر علنا قوات الأمن بالالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين للقوة والأسلحة النارية"⁵.

15. وأكدت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي لعام 2016 البؤس الذي كرسه 'أشهر من حظر التجول ومجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات'، وسلطت الضوء على مقتل أكثر من 80 شخصا، معظمهم من المتظاهرين الذين أصيب الآلاف وفقد المئات منهم بصرهم بفعل استخدام قوات الأمن لبنادق الرش العشوائية بطبيعتها. واتهم التقرير قوات الأمن الهندية باستخدام القوة التعسفية والمفرطة ضد المتظاهرين العزل.

16. واحتجز خورام برفيز، وهو من المدافعين عن حقوق الإنسان، لأكثر من شهرين بعد يوم من منعه من السفر إلى جنيف لحضور اجتماع مجلس حقوق الإنسان. والتقى السيد برفيز أيضا بوفد الهيئة أثناء زيارته لجنيف وأعطى تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان الجارية التي ترتكبها أجهزة الأمن الهندية في إقليم كشمير الذي تحتله الهند.

17. وفي أعقاب قتل برهان واني، زعيم الشباب الشعبي الكشميري، خارج نطاق القانون في 8 يوليو 2016 على يد قوات الأمن الهندية، خرج مئات الآلاف من الكشميريين إلى الشوارع احتجاجا على الممارسات الوحشية لقوات الأمن الهندية. وفرضت حكومة الهند حظر التجول في معظم أجزاء كشمير لمنع

³ <https://www.youtube.com/watch?v=oKvJmPV96rw>

⁴ <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/02/kashmir-pellet-guns-170212080445939.html>

⁵ هيومن رايتس، 12 يوليو 2016: <https://www.hrw.org/news/2016/07/12/india-investigate-use-lethal-force-kashmir>

الاحتجاجات الحاشدة. وعلى الرغم من حظر التجول، حضر حوالي 200 ألف شخص جنازة برهان واني. ولجأت قوات الأمن الهندية إلى استخدام الذخيرة الحية بما في ذلك بنادق الرش ضد المتظاهرين العزل الأبرياء. وقد تحقق الأطباء الذين يعالجون الجرحى، استنادا إلى الإصابات، من أن الجيش الهندي أطلق النار فوق مستوى الخصر منفذا بذلك سياسة "إطلاق النار من أجل القتل" مما أدى إلى مقتل أكثر من 160 مدنيا، وجرح أكثر من 20 ألف وفقدان أكثر من 100 شخص لبرصهم، بمن فيهم الأطفال ويشمل ذلك فتيات يدرسن في منازلهن.

18. ووصفت صحيفة الجارديان الشهيرة في عددها الصادر في 18 يوليو 2016 الوحشية الهندية وسيادة الإفلات من العقاب بالقول: "إن الهند تتعمد إصابة المتظاهرين الشباب الكشميريين في أعينهم، ولا أحد سيقدم للعدالة"⁶. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أيضا أن "يكاد يكون من المؤكد أن سنة 2016 ستذكر بكونها سنة العيون الميتة"⁷.

19. وقد قام أعضاء بعثة الهيئة بمراجعة أشرطة الفيديو والصور التي يتم تبادلها على وسائل التواصل الاجتماعي القوات المسلحة الهندية وهي تظهر مهاجمة هذه القوات لسيارات الإسعاف التي تحمل الجرحى. حيث أكدت جمعية أطباء كشمير في بيانها الصحفي الصادر يوم 11 يوليو 2016 أن الجيش الهندي هاجم المستشفيات بقذائف الغاز المسيل للدموع. وفي محاولة للحد من المظاهرات، فُرض حظر التجول لفترات طويلة في إقليم كشمير الذي تحتله الهند، مما أدى إلى نقص متعمد في الإمدادات الغذائية الأساسية والأدوية وأغذية الأطفال والمنتجات النفطية وغيرها من السلع الأساسية.

20. وقد دفعت هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين إلى القول "لقد تلقينا سابقا ولا نزال نتلقى تقارير تدعي أن السلطات الهندية استخدمت القوة المفرطة ضد السكان المدنيين الذين يخضعون لإدارتها وأعتقد أنه من الضروري الآن إجراء مهمة دولية مستقلة ونزيهة، وأنه ينبغي أن تعطى الحرية الكاملة للوصول من أجل إجراء تقييم موضوعي في مزاعم الجانبين"⁸. وفي أغسطس 2016، رحبت حكومة باكستان بطلب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووافقت على التعاون الكامل مع بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان⁹، ولكن للأسف لم تستجب الهند بشكل إيجابي للسماح بوصول بعثة تقصي الحقائق التابعة للمفوضية بدخول الإقليم للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم كشمير الذي تحتله الهند".

⁶ <https://www.theguardian.com/commentisfree/2016/jul/18/india-blasting-kashmiri-protesters-justice-steel-pellets>
⁷ 'An Epidemic of 'Dead Eyes' in Kashmir as India Uses Pellet Guns on Protesters', Ellen Barry Aug. 28, 2016, New York Times

⁸ <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20474>

⁹ <http://www.mofa.gov.pk/pr-details.php?mm=NDI2Nw>

21. وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فيما يلي مجموعة محددة من انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعارض مع الحقوق الصريحة الممنوحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان:

ت- انتهاك الحق في تقرير المصير:

22. يؤكد ميثاق الأمم المتحدة والمادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبناء على هذا الحق، يحدد الناس وضعهم السياسي والسعي إلى تحقيق تمتيهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

23. وتقر الأمم المتحدة بحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير وتؤيده وتوافق عليه الهند وباكستان باعتبارهما الطرفان المتنازعان، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 47 بتاريخ 21 أبريل 1948، و رقم 51 بتاريخ 3 يونيو 1948، ورقم 80 بتاريخ 14 مارس 1950، ورقم 91 بتاريخ 30 مارس 1951، ورقم 122 بتاريخ 24 يناير 1957، وقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المؤرخين في 13 أغسطس 1948 و5 يناير 1949، والتي تعلن جميعها أن الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير سيتحدد وفقا لإرادة الشعب المعبر عنها بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء حر ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة. ويعد إنكار هذا الحق الأساسي لشعب كشمير خرقا سافرا للقانون الدولي. ووفقا للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المسؤولية الدولية تقتضي الضغط على الهند للموافقة على منح هذا الحق الأساسي للكشميريين الذي حرّموا منه لأكثر من سبعة عقود.

ث- انتهاك الحق في الحياة

24. تنص المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه". ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحرمان التعسفي من الحياة تحت أي ظرف من الظروف. وتحظر المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الانتقاص من الحق في الحياة، حتى في حالات الطوارئ. بينما تحظر المادتان الرابعة والسابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التعذيب صراحة، حتى في أوقات الطوارئ الوطنية أو عندما يكون أمن الدولة مهددا¹⁰.

25. ويعد إقليم كشمير الذي يحتله الهند، والذي يضم أكثر من 700 ألف جندي هندي، المنطقة الأكثر تسليحا في العالم حيث يبلغ معدل الجنود فيها جندي واحد لكل 11 مدني. وتُذكر قوات الأمن الهندية وتُنتقد على نطاق واسع في وسائل الإعلام الوطنية والدولية لكونها تتمتع بالحصانة الشاملة من خلال القوانين التمييزية المفروضة في البلاد منذ عام 1990. ومن بين هذه القوانين، يمنح قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة قوات الأمن سلطة "إطلاق النار دون إنذار أو اعتقال الأشخاص دون أمر

¹⁰ <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx>

قضائي". وتنتهك هذه القوانين حقوق الإنسان الأساسية والمعايير الدولية التي وقعت عليها الحكومة الهندية.

(1) عمليات القتل خارج نطاق القضاء والمواجهات المختلفة:

26. أُبلغ وفد الهيئة، من طرف إدارة آزاد جامو وكشمير، أنه منذ عام 1990 تم انتشار حوالي 617 جثة في آزاد جامو وكشمير من نهر جيلوم قادمة من إقليم كشمير الذي تحتله الهند. واجتمعت الهيئة كذلك مع أسر الضحايا الذين قتلوا في مواجهات مختلفة، واستمعت إلى العديد من القصص المؤلمة من هؤلاء الكشميريين الذين يزورون آزاد جامو وكشمير قادمين إليها من كشمير التي تحتلها الهند باستخدام تأشيرات زيارة خاصة. وقد تعرضت هذه الأسر للصدمة بفعل فقدان أحبائهم دون أن يكون لها حق اللجوء إلى العدالة ودون أي فرصة لتسجيل شكاوى رسمية لدى الشرطة.

27. كما أن قصص هذه الأسر ليست فقط مجرد ادعاءات، حيث علق المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء والإجراءات التعسفية، كريستوف هاينز، في تقريره بالقول إن "الأدلة التي تم جمعها أكدت استخدام ما يسمى "بالمواجهات المختلفة" في بعض أنحاء البلد. وحيث يحدث هذا، يتم خلق مشهد لتبادل إطلاق النار، يصور فيه الناس الذين تم استهدافهم باعتبارهم المعتدين الذين أطلقوا النار على الشرطة فقتلوا بعد ذلك في إطار الدفاع عن النفس. وعلاوة على ذلك، تتمتع القوات المسلحة في الولايات الشمالية الشرقية وفي جامو وكشمير بسلطات واسعة لاستخدام القوة المميتة"¹¹.

28. وأبرزت منظمة حقوق الإنسان "تحالف جامو وكشمير للمجتمع المدني" في تقريرها الذي أصدرته بعنوان "هياكل العنف: الدولة الهندية في جامو وكشمير" انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الهندية في إقليم كشمير الذي تحتله الهند. ويحمل التقرير قوات الأمن الهندية المسؤولية عن اختفاء أكثر من ثمانية آلاف شخص، ومقتل أكثر من 70 ألف آخرين، وعن أكثر من ستة آلاف مقبرة جماعية مجهولة الهوية، وعلى عدد لا يحصى من حالات التعذيب والعنف الجنسي. ويخلص التقرير إلى أن هيكل الدولة الهندية مسؤول عن تهيئة بيئة لإفلات قوات الأمن من العقاب لارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في إقليم كشمير الذي تحتله الهند.

29. ووفقاً لتقرير آخر صادر عن قناة بي بي سي نيوز: عودة القتل الوهمي إلى كشمير"، حيث قالت الشرطة التي تحقق في المواجهات المختلفة الأخيرة التي أدت إلى مقتل ثلاثة رجال من قرية ناديهاال في مقاطعة بارامولا، أن قائد الجيش اقترفها للحصول على "ترقية أو مكافأة نقدية"¹². فهؤلاء الأفراد

<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41676#.WPX-Y0UrKUK> 11

<http://www.bbc.co.uk/news/10400074> 12

الذين زُعم أنهم إرهابيون، تبين فيما بعد أنهم مدنيون فُقدوا وزُعم تبادلهم مقابل المال مع بعض أفراد الجيش حتى يتسنى قتلهم في مواجهات مختلقة عرضت لها جوائز.

(2) القوانين المقيدة والتمييزية:

30. كما حظيت بعثة الهيئة بفرصة مراجعة قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة، حيث وجدت الهيئة هذان القانونان تمييزيان ويشجعان على الإفلات من العقاب في إقليم كشمير الذي تحتله الهند. والأدهى من ذلك أن قانون السلامة العامة الذي تسميه منظمة العفو الدولية "القانون الخارج عن القانون"¹³ يستخدم في احتجاز القاصرين. وقد حثت منظمة العفو الدولية في الهند ومنظمة هيومن رايتس ووتش ولجنة الحقوق الدولية والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا حكومة الهند على وضع حد لاستخدام قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة لاحتجاز الأشخاص، بمن فيهم الأطفال¹⁴.

31. كما لاحظت بعثة الهيئة أن قانون السلامة العامة، الذي لا يطبق إلا في إقليم كشمير الذي تحتله الهند، يسمح لسلطات الدولة باحتجاز الأشخاص دون تهمة أو تحقيق قضائي لمدة سنتين، دون زيارات من أفراد أسرهم. ويرحل المسجونون بموجب قانون السلامة العامة إلى سجن جامو للحيلولة دون وصول أسرهم إليهم مما يتسبب في مزيد من الألم والمعاناة النفسية للأسر المتضررة. كما تجدر الإشارة إلى أنه في 16 سبتمبر، أُلقي القبض على الناشط في مجال حقوق الإنسان خورام برويز بموجب قانون السلامة العامة لكونه يشكل تهديدا "للنظام العام"، وتمت إحالته على سجن كوت بهالوال في جامو.

32. ويمكن لضابط صف بموجب القسم (أ) من المادة الرابعة من قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة، أن يأمر رجاله بالقتل "إذا رأى أن من الضروري القيام بذلك للحفاظ على النظام العام". كما أن القسم (ب) من المادة الرابعة يسمح لهؤلاء الأفراد بتدمير أي مسكن يمكن، في رأيهم، أن يشكل منطلقا لشن هجمات مسلحة "أو استخدامها مخبأ من قبل الفارين" المطلوبين لارتكابهم أي جريمة كانت". وقد قدمت هذه السلطة التقديرية ذريعة تخريب الممتلكات الخاصة بما فيها المدارس وأماكن العبادة. ويسمح القسم (ج) من المادة الرابعة من القانون بإلقاء القبض دون إذن قضائي و"مهما تطلب ذلك من قوة" على أي شخص تحوم حوله شكوك معقولة بكونه على وشك ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها". ومن الواضح أن أحكام هذه القوانين تنتهك أحكام القانون الدولي ذات الصلة وتحمل الهند مسؤولية حماية حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في شرعة الحقوق.

13 Amnesty International: India: Still a 'Lawless Law' Detention under the Jammu and Kashmir PSA 1978

<https://www.amnesty.org/en/documents/asa20/035/2012/en/>

14 تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، كريستوف هاينز، 26 أبريل 2017 http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session23/A.HRC.23.47.Add.1_EN.pdf

33. وقد انتقدت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في 1 يوليو 2015¹⁵ بشأن قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة بشدة القانون الذي يوفر لقوات الأمن الهندية بيئة من الإفلات من العقاب في إقليم كشمير الذي تحتله الهند، مما يمكنها من ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان دون خوف من المحاكمة. ويركز التقرير بشكل خاص على القسم السابع من هذا القانون الذي يمنح الحصانة الافتراضية لأفراد قوات الأمن من الملاحقة القضائية لارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان.

34. كما تتفق بعثة الهيئة مع رأي المقرر الخاص للأمم المتحدة السيد كريستوف هاينز أن الصلاحيات الممنوحة بموجب قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة هي في الواقع أوسع نطاقاً من الصلاحيات المخولة في حالة الطوارئ لأن الحق في الحياة قد يعلق فعلياً بموجب القانون بينما تغيب الضمانات المطبقة في حالة الطوارئ. وعلاوة على ذلك، فإن نشر الجيش على نطاق واسع يخلق بيئة يصبح فيها الاستثناء هو القاعدة، ويعتبر استخدام القوة المميتة هو الرد الأساسي على الصراع. ويصعب كذلك خلق مصالحة في ظل هذا الوضع على المدى الطويل مع إصرار الهند على أنها ليست بصدد نزاع داخلي مسلح. لذلك رأى المقرر الخاص أن الإبقاء على قانون من قبيل قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية¹⁶.

ج) انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير:

35. حرية التعبير حق أساسي لا غنى عنه من أجل ديمقراطية فعالة وحماية جميع الحقوق الأخرى. وتنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

36. وقد قامت الهيئة باستجواب عدد من اللاجئين من كشمير التي تحتلها الهند وناشطي المجتمع المدني، واستنتجت أن هناك قيوداً على الحق في حرية التعبير في إقليم كشمير الذي تحتله الهند بموجب "التدابير الوقائية" التي تحد من حركة الزعماء السياسيين وقدرتهم على التواصل مع الجماهير. ويحتجز الزعماء السياسيون بموجب قانون السلامة العامة ويحتجزون دون مبرر.

37. ومن الملاحظ أنه خلال عام 2016، ومن أجل فرض حظر رقمي في إقليم كشمير الذي تحتله الهند، تم فرض حظر شامل على خدمات الإنترنت من أجل تقييد الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال. وأدى الحصار المفروض على الاتصالات أيضاً إلى أضرار مالية مأساوية على التجار في وادي كشمير. وعلقت منظمة العفو الدولية على ذلك بالقول إن "التعليق الشامل وغير

¹⁵ تقرير منظمة العفو الدولية: "مرفوض: الإخفاقات في المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي أفراد قوات الأمن في جمو وكشمير"

¹⁶ تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، 26 أبريل 2017

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session23/A.HRC.23.47.Add.1_EN.pdf

المحدود لخدمات الاتصالات لا يستجيب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فعمليات الإغلاق هذه تؤثر على قدرة مستخدمي الهاتف والإنترنت في كشمير على التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، وهو ما يشكل جزء لا يتجزأ من الحق في حرية التعبير. وتعرض القيود المفروضة على الوصول إلى الهواتف، على وجه الخصوص، مجموعة من حقوق الإنسان الأخرى للخطر، بما في ذلك الحق في الحياة¹⁷.

د) انتهاك حرية الدين:

38. يكفل القانون الدولي حرية الدين والمعتقد¹⁸. وأكد ممثلو "حريات" وتقارير وسائل الإعلام أن الحكومة الهندية فرضت حظرا تعسفيا وغير قانوني على موكب محرم في يومي 8 و 10 محرم من العام 2016، مما يشكل حرمانا من الحرية الدينية. وبدلا من ذلك استخدمت الإدارة المدنية القوة الغاشمة لتفريق موكب محرم في جميع أنحاء منطقة لالكوك يومي 8 و 10 محرم¹⁹.

39. وفي عام 2017 وحده، أعاق حظر التجول المتكرر والقيود المفروضة على الحركة إقامة صلاة الجمعة عشرين مرة في مسجد سرخار التاريخي الكبير في كشمير. ومنع رجل الدين ميرويز محمد عمر فاروق في كشمير من أداء واجباته الدينية بعد اعتقاله وفرض قيود على تحركاته. كما لم يسمح بإقامة صلاة الجمعة في جامع شوبيان التاريخي منذ 8 يوليو ولمدة 18 أسابيع تقريبا.

40. وقد أثر صعود الحزب الهندوسي اليميني المتطرف، وهو حزب بهارتيا جاناتا الذي يقود الحكومة الهندية حاليا ومعظم الولايات الشمالية في الهند، إلى جانب المشاعر والأعمال المعادية للمسلمين في البلد، على الوضع في إقليم كشمير الذي تحتله الهند. ولاحظ وفد الهيئة وجود توتر واضح بين الكشميريين بشأن تنامي تأثير الجناح اليميني "هيندوتفا" الذي شجع القادة القوميين على إصدار تصريحات معادية للمسلمين مما أدى إلى تصاعد حدة الإسلاموفوبيا. ووردت أنباء عن السماح لجماعة راشتريا سوايامزيفاك سانغ الهندوسية المتطرفة بتنظيم مسيرات مسلحة في إقليم كشمير الذي تحتله الهند لتخويف المسلمين. وفي حادث آخر مماثل، قام عمال من راشتريا سوايامزيفاك سانغ تحت حراسة الشرطة المحلية بمظاهرة في مدينة كيشتوار يوم 11 أكتوبر مما أثار الذعر بين أفراد المجتمع المسلم²⁰.

هـ. انتهاك حريات التجمع السلمي وتكوين جمعيات:

41. وأثناء اجتماعه مع اللاجئين وزيارة الناس من إقليم كشمير الذي تحتله الهند، استمع وفد الهيئة إلى العديد من الروايات عن المبالغة في فرض حظر التجول دون تقديم أي تسهيلات لتلبية احتياجات

¹⁷ منظمة العفو الدولية: "قطع وسائل الاتصال في كشمير يقوض حقوق الإنسان"، 22 يوليو 2016

¹⁸ المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز على أساس الدين والمعتقد.

¹⁹ تقرير منظمة "حريات" للعام 2016 عن حقوق الإنسان.

²⁰ تقرير منظمة "حريات" للعام 2016 عن حقوق الإنسان.

الفئات الضعيفة من السكان مثل المسنين والمرضى والأطفال. وأبلغ للوفد أن حظر التجول الذي تفرضه إدارة الدولة يمارس كأداة لقمع الحريات المدنية وإلحاق العقاب الجماعي بجميع السكان.

42. وأبلغت الهيئة، كما تأكد من خلال مختلف أقسام وسائل الإعلام، بأن قيادة منظمة "حريات" كثيرا ما تتعرض للتوقيف أو للإقامة الجبرية. واعتقلت السيدة آسييا أندرابي (وهي سياسية مرموقة) في ظروف صعبة للغاية. وأصبحت حالة رئيس جبهة تحرير جامو كشمير، السيد ياسين مالك، حرجة للغاية خلال فترة سجنه الطويلة. كما اعتقل الناشط البارز في مجال حقوق الإنسان خورام برويز بصورة غير قانونية لأكثر من شهرين على الرغم من دعوات منظمات حقوق الإنسان، بما فيها فريق من خبراء حقوق الإنسان، لإطلاق سراحه فوراً وبدون قيد أو شرط²¹.

43. وكما لوحظ وروي على نطاق واسع، فمنذ الاضطرابات التي بدأت في 8 يوليو 2016، عانى إقليم كشمير أطول حظر تجول استمر لأكثر من 50 يوماً دون أي أن تتخللها فترات دون حظر، مما أدى إلى أسوأ معاناة إنسانية²². وتم الحد من معظم الحقوق الأساسية من خلال فرض حظر التجول والقيود على هذه الحقوق بشكل مستمر. ولا تزال المادة 144 من قانون الإجراءات الجنائية، التي تحظر تجمع أكثر من أربعة أشخاص، سارية المفعول في معظم الأوقات في الإقليم. ومنعت كذلك التجمعات والمسيرات وكتابة الشعارات على الجدران وتداول المنشورات، بل وحتى الوقفات الاحتجاجية الصامتة.

و- الحماية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

44. تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة²³، إلى جانب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، على الحماية من المعاملة المهينة والتعذيب، والاعتصاب، والدعارة القسرية وأي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق.

45. وأتيحت الفرصة لوفد الهيئة للقاء كشميريين أتوا لزيارة الإقليم، والذين تعرضوا للتعذيب على يد قوات الأمن الهندية، وقالوا إن استخدام التعذيب، الذي يشمل التجريد من الملابس أثناء الاحتجاز، هو السائد في استخلاص الاعترافات.

46. ووفقاً لما ذكره موقع ويكيليكس، كشفت السفارة الأمريكية في إحدى برقياتها عن النتائج التي توصلت إليها لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن استخدام التعذيب على نطاق واسع في إقليم كشمير الذي تحتله الهند. وأفاد تقرير اللجنة أنه من بين المحتجزين الـ 1396 الذين قابلتهم، 681 منهم قالوا إنهم

²¹ <https://www.fidh.org/en/issues/human-rights-defenders/kashmiri-human-rights-defender-khurram-parvez-arbitrarily-arrested>

²² <http://indianexpress.com/article/india/india-news-india/kashmirs-longest-curfew-kashmir-unrest-it-is-painful-when-your-baby-needs-milk-and-youre-helpless-2996460/>

²³ <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx>

تعرضوا للتعذيب. وزعم 498 من بين هؤلاء أنهم تعرضوا للصعق بالكهرباء، بينما قال 381 أنهم علقوا في السقف، وسجلت 304 حالة اعتداء جنسي.²⁴

1. الاغتصاب والتحرش الجنسي

47. وصف ممثلو حريات والعديد من اللاجئين في المخيم الممارسة الشائنة المتمثلة في الاغتصاب الجماعي من جانب قوات الأمن. ووفقا لهم، ما زال الاغتصاب يشكل أداة رئيسية لفرض عقوبات جماعية على المجتمع الإسلامي سعيا وراء اعترافات ضد الأعضاء الذكور، وإجبار المتظاهرين على قبول أمر الإدارة وكسر القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الفردي.

48. تبين دراسة أجرتها منظمة أطباء بلا حدود في عام 2006 أن الكشميريات يعتبرن من بين ضحايا العنف الجنسي الأسوأ في العالم، وهذا الرقم أعلى بكثير من مثيله في سيراليون وسريلانكا واليشيان. وتراوحت أعمار النساء المغتصابات بين 13 و80 عاما. وتكثر حالات الاغتصاب والتحرش في كشمير والكثير منها لا يبلغ عنها بسبب الخوف من العار الاجتماعي، والانتقام من جانب وكالات الدولة. وكثيرا ما ترفض الشرطة تقديم شكاوى ضد القوات الهندية.²⁵

ز - التدابير الرامية إلى إدخال تغييرات ديمغرافية على كشمير التي تحتلها الهند:

49. أثارت القيادة السياسية لولاية آزاد جامو وكشمير وأقسام المجتمع المدني مخاوف من محاولات حكومة الهند إحداث تغييرات ديمغرافية في كشمير الواقعة تحت احتلالها عن طريق تحويل طابع الأغلبية المسلمة إلى أقلية من خلال توطيّن غير المسلمين وسكان من خارج الولاية.

50. لم تأت هذه المخاوف من فراغ، ففي عام 2014، اقترحت لجنة برلمانية هندية توطيّن لاجئي غرب باكستان في كشمير التي تحتلها الهند. وفي هذا الصدد، أعلنت الحكومة قرار إنشاء مستعمرات سنّيك لتوطيّن الجنود الهنود بشكل دائم وبناء بلدات لتوطيّن النازحين الكشميريين (Kashmiri Pandits) في كشمير التي تحتلها الهند. وتعد محاولات إقامة مستعمرات للجنود الهنود انتهاكا تاما لاتفاقية جنيف الرابعة. فبموجب المادة 49 من هذه الاتفاقية، لا يجوز لقوة الاحتلال أن ترحل جزءا من سكانها المدنيين أو تنقلهم إلى الأراضي التي تحتلها. ولذلك، فإنه ليس للهند حق في توطيّن سكانها في كشمير التي تحتلها".²⁶ الملحق ب يقدم جدولا لدعم التحول الديمغرافي في كشمير التي تحتلها الهند.

²⁴ <https://www.theguardian.com/world/2010/dec/16/wikileaks-cables-indian-torture-kashmir>

²⁵ Kashmir Violence and Health: A report by MSF 2006

https://ru.msf.org/sites/russia/files/migrated/KASHMIR_FINAL_VERSION_221106.pdf

²⁶ <http://cscr.pk/analysis-and-opinions/altering-demographics-indian-held-kashmir/>

ح - الفصل القسري للأسر:

51. قدم لاجئون فارون من كشمير التي تحتلها الهند لتقادي الاضطهاد، تفاصيل تدمى لها القلوب إلى وفد الهيئة، وبينوا كيف يتوقون إلى مقابلة أحبائهم على الجانب الآخر من خط المراقبة. وفي واحدة من هذه الروايات، عرضوا علينا حادثة التحدث مع أسرهم عبر النهر الذي يشكل خط المراقبة، وعندما رصدت قوات الأمن الهندية هذا التواصل، قامت بإزالة النساء الأبرياء العزل. وقد عرض لاجئون آخرون روايات مماثلة بما في ذلك القيود المفروضة على الهاتف وخدمات الإنترنت التي تقيد اتصالاتهم.

52. على الرغم من أنه نتيجة للحوار غير المباشر بين باكستان والهند، وفتح السفر عبر الحدود للمدنيين عبر خمس نقاط، فإن العبور لا يتم حالياً إلا من خلال نقطتين فحسب. وبلغ عدد الحافلات التي عبرت هاتين النقطتين حتى الآن 451. وسافر 12317 راكبا من أزداد جامو وكشمير إلى كشمير التي تحتلها الهند في حين سافر في الاتجاه المعاكس 6203 راكبا فقط.

53. لا تسمح الحكومة الهندية للاجئين بالهجرة إلى أزداد جامو وكشمير. والتقى وفد الهيئة بأحد أقارب اللاجئين البالغ من العمر 80 عاما تمكن من الحصول على جواز سفر هندي بعد نضال شاق استمر 19 عاما للحصول على تأشيرة للعبور عبر خط المراقبة للقاء ابنته.

ط. التحقيقات والاستفسارات:

54. في ظل الديمقراطية الحقيقية، يحق لكل فرد من مواطني الدولة أن يلجأ إلى العدالة والتحقيق في أي جريمة يبلغ عنها أو انتهاك لحقوق الإنسان. إلا أن تاريخ التحقيقات القضائية والاستفسارات الإدارية في كشمير التي تحتلها الهند ما زالت غير حاسمة. وحتى في إطار قانون لجنة التحقيق، في كشمير التي تحتلها الهند، فإن الإدارة لم تعلن النتائج كما لم تعاقب المذنبين، وهذا يجعل المرء يخلص إلى أن التحقيقات لا يمكن أن توفر العدالة وفرصة المحاكمة المنصفة للكشميريين.

55. وحتى المؤسسات التي أنشئت بموجب مرسوم الدستور الهندي للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، لا تزال معطلة. فقد أبلغ ممثلو حريات أن لجنة حقوق الإنسان الولائية التي أنشئت في عام 1997 ظلت في معظم الأحيان لا تعمل من وقت لآخر. وبمقتضى المادة 12 من قانون حماية حقوق الإنسان في جامو وكشمير لعام 1997، يلزم أن تشرع حكومة الولاية في اتخاذ إجراء بشأن تقرير اللجنة في غضون أربعة أسابيع من تاريخ استلامه وإحاطة اللجنة بشأن الإجراء المتخذ. وقد واجهت الحكومات المتعاقبة انتقادا مستمرا من اللجنة لتجاهل توصياتها. وفي عام 2006، استقال رئيس اللجنة

العليا لحقوق الإنسان الولاية القاضي أ. مير من منصبه، مشيراً إلى "تزايد انتهاكات حقوق الإنسان" و"عدم جدية" حكومة الولاية بشأن هذه القضية باعتبارها السبب وراء القرار.²⁷

ي. الانتهاكات عبر خط المراقبة المعمول به:

56. بعد حرب كشمير عام 1948، أنشأت الأمم المتحدة فريقاً من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الهند وباكستان لرصد وقف إطلاق النار بين القوات الباكستانية والهندية المنتشرة على طول خط المراقبة. وينتشر أعضاء الفريق على جانبي خط المراقبة لرصد تنفيذ قرار اللجنة لعام 1949. بيد أنه من المعروف للجميع أن الهند لا تسمح للمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة بزيارة المناطق التي تتجاوز مجتمعاتهم المعيشية / المكاتب.

57. كما تشير الوثائق المقدمة من طرف سلطات آزاد جامو وكشمير إلى أنه في عام 2016، واصلت قوات الأمن الهندية، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار، خرق خط المراقبة المعمول به، مما أسفر عن فقدان أكثر من 46 مدنياً بريئاً وإصابة 145 آخرين. كما تستهدف قوات الأمن الهندية القرى والمناطق المأهولة بالسكان (وهي أهداف غير عسكرية). وفي 23/11/2016، استهدفت الهند عمداً حافلة مدنية بالقرب من خط المراقبة مما أسفر عن فقدان 10 مدنيين وإصابة 8 آخرين على الأقل. وقد اجتمع وفد الهيئة بضحايا هذا القصف الذي تم عبر خط المراقبة، كما فتش بقايا الحافلة التي تعرضت للهجوم.

ك. حالة اللاجئين كشمير التي تحتلها الهند في آزاد جامو وكشمير:

58. وفقاً للإحصاءات التي أتاحتها حكومة آزاد جامو وكشمير، منذ عام 1989²⁸، هاجرت 6935 أسرة يبلغ مجموع أفرادها 38 000 لاجئاً إلى آزاد جامو وكشمير. واجتمع وفد الهيئة ببعض هؤلاء اللاجئين من الذين توفر لهم حكومة آزاد جامو وكشمير المأوى والمرافق الأساسية والصحة والتعليم مجاناً في مخيمات اللاجئين في مناطق مظفر آباد وبغ وكوتلي وميربور ورولاكوت. ومع ذلك، فإن إعانات الكفاف الأساسية البالغة 1500 روبية لكل شخص أقل بكثير من أن تلبى احتياجات اللاجئين. وقد شجع اللاجئون المجتمع الدولي على المشاركة في تحمل العبء اللازم لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من شكرهم للجهود التي بذلتها حكومتا باكستان وأزاد جامو وكشمير.

²⁷ Hurriyat's Annual Human Rights Report 2016

²⁸ Annex-B of the IPHRC IoK fact finding report 2017

ل. خاتمة:

59. بعد أن اجتمعت الهيئة باللاجئين والضحايا وأسر الضحايا وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من كشمير التي تحتلها الهند، وضحايا القصف عبر الحدود في آزاد جامو وكشمير، تخلص الهيئة إلى أنه في غياب رغبة الهند في تيسير إجراء تحقيق مستقل، توجد أدلة إحصائية وظرفية كبيرة تعطي مصداقية للدعاءات المتعلقة باستخدام قوات الأمن الهندية للقوة العشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين العزل والمدنيين الأبرياء والناشطين في مجال حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى التعذيب والقتل خارج نطاق القانون والاعتصام والتعمية الجماعية من خلال استخدام الرصاص.
60. ومع ذلك، إن واصلت الهند إنكار هذه التقارير، فيجب عليها أن تسمح لجميع المنظمات الدولية والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات بالتحقق من الحالة على الأرض من خلال بعثات تقصي حقائق مستقلة. وبناء على ذلك، تأمل الهيئة أن تستجيب حكومة الهند لطلب منحها حق الوصول لتقييم حالة حقوق الإنسان وتقديم تقرير مستقل وموضوعي عنها.
61. ترى الهيئة أن نزاع كشمير ليس مجرد مسألة تتعلق بالاختصاص الإقليمي بين الهند وباكستان، ولكنه يتعلق بمستقبل الملايين من الناس الذين يرغبون في ممارسة حقهم الأصيل وغير القابل للتصرف في تقرير المصير.
62. يعرب وفد الهيئة عن قلقه إزاء انتهاكات الحق في الحياة والحق في حرية الرأي والتعبير والحرية الدينية، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية لشعب كشمير والتي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يدين بشكل خاص ما ورد في عدة تقارير من انتشار استخدام التعذيب بما في ذلك اغتصاب ومضايقة النساء على يد قوات الأمن الهندية. وهناك أيضا تقارير عن حظر التجول واسع النطاق وقيود مفروضة على التجمعات الدينية خوفا من الاحتجاجات والناس لديهم مخاوف أمنية مشروعة فيما يتعلق بحماية حقهم في الحياة والكرامة.
63. تخلص الهيئة إلى أن استخدام قوات الأمن الهندية للقوانين التقييدية والتمييزية، مثل قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة في الهند، يتناقض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتمنح هذه القوانين سلطات واسعة لقوات الأمن الهندية لاحتجاز وتعذيب وحتى قتل المشتبه بهم دون أي خوف من التحقيق وبالتالي أدى إلى ثقافة الإفلات من العقاب التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية.
64. وتعرب الهيئة عن قلقها البالغ إزاء إنكار الهند للحق الأساسي في تقرير المصير للشعب الكشميري، الذي تعترف به قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتساوي كفاح الشعب الكشميري المشروع من أجل حريته مع الإرهاب. كما لاحظت الهيئة أن شعب كشمير يعقد آمالا وتوقعات كبيرة على الأمم المتحدة

ومنظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي لاتخاذ تدابير موضوعية من أجل أعمال حقهم في تقرير المصير وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية.

65. وفي وقت كتابة هذا التقرير، يدين مجتمع حقوق الإنسان المحلي والدولي التغطية الإعلامية سريعة الانتشار للقطات تظهر استعراض قوات الأمن الهندية بمدنيين أبرياء تم تقيديهم أمام ناقلة قوات من طراز جيب كعقوبة على إلقاء الحجارة المزعوم. وتشهد اللقطات على رضاء قوات الأمن الهندية عن استخدام هذه الأساليب اللاإنسانية لبث الخوف والإرهاب في أوساط سكان كشمير.

66. من خلال القوانين التمييزية، خلقت قوات الأمن الهندية مناخًا من الإفلات من العقاب والخوف مما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المتظاهرين العزل، دون مراعاة لمبدأي التناسب والضرورة.

م. التوصيات:

فيما يتعلق بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

67. للأمم المتحدة دور ومسؤولية على قدر كبير من الأهمية في حماية شعب جامو وكشمير وتعزيز حقوقه، مما يمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير. ولذلك يمكن أن يطلب من الأمم المتحدة؛ (أ) إقناع حكومة الهند بوضع حد للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند؛ (ب) تيسير إجراء تحقيق مستقل في جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتصاب، والمقابر الجماعية غير الموسومة؛ (ج) حث حكومة الهند على إلغاء القوانين التقييدية والتمييزية مثل قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة في الهند ومرسوم السلامة العامة الذين يخالفان القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (د) تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لتمكين سكان جامو وكشمير من ممارسة حقهم في تقرير المصير في استفتاء حر ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة؛ (هـ) النظر في الاحتفال بيوم التضامن الدولي مع الكشميريين؛ (و) إدانة ومنع محاولات الحكومة الهندية لتغيير الوضع الديموغرافي في ولاية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة من خلال إقامة مستوطنات غير قانونية لغير المقيمين؛ (ز) تشجيع كل من باكستان والهند على استئناف عملية الحوار من أجل حل جميع المسائل المتعلقة سلمياً، ولا سيما القضية الجوهرية قضية جامو وكشمير.

68. في حال استمرار عدم تعاون حكومة الهند، قد ينظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يتصرف بموجب التزامه بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولمنع أي انتهاك آخر لحقوق الإنسان للكشميريين، في حل المسألة بالوسائل السلمية؛

69. قد ينظر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تعيين مقرر خاص له ولاية محددة للتحقيق في انتهاكات الهند للقانون الدولي الإنساني، بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي؛

70. للمفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل حث حكومة الهند على قبول بعثة لتقصي الحقائق تابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند، وأن تواصل رصد انتهاكات حقوق الإنسان الجارية وتوثيقها والإبلاغ عنها في إطار إحاطاتها الإعلامية العادية إلى لجنة حقوق الإنسان. وينبغي أيضا أن تواصل الإجراءات الخاصة ذات الصلة بمجلس حقوق الإنسان، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع ضمن ولاية كل منها وإبرازها والإبلاغ عنها؛

71. قد ينظر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإبلاغ عن الأوضاع الصحية للكشميريين في كشمير التي تحتلها الهند في تقاريره الدورية كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث يساعد ذلك في تسليط الضوء على الظروف الصحية غير المستقرة في المنطقة المتنازع عليها.

فيما يتعلق بحكومتى باكستان وولاية آزاد جامو وكشمير

72. ينبغي لحكومة باكستان أن تواصل تقديم الدعم المعنوي والدبلوماسي للكشميريين وأن تبرز المسألة في جميع المحافل بما فيها الأمم المتحدة لإذكاء الوعي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وحشد التأييد لحماية حقوق الإنسان للكشميريين.

بالنسبة لحكومة الهند

73. يمكن حث حكومة الهند على ما يلي: (أ) وضع حد للانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها شعب كشمير في كشمير التي تحتلها الهند؛ (ب) إتاحة حرية الوصول إلى كشمير التي تحتلها الهند لوسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة لإجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان؛ (ج) إلغاء جميع القوانين التقييدية والتمييزية مثل قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة في الهند ومرسوم السلامة العامة للسماح للكشميريين بالوصول بشكل ملائم إلى العدالة، والمحاكمة المنصفة، وحرية التنقل؛ (د) السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى كشمير التي تحتلها الهند لتقديم الدعم الطبي الذي تشتد حاجة ضحايا العنف له، ولا سيما حالات العمى الأخيرة بسبب الإصابات ببنادق الرش.

بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي:

74. ينبغي لمنظمة التعاون الإسلامي أن تواصل الإصرار على أن تسعى حكومة الهند إلى الموافقة على استقبال بعثتي نقصي الحقائق التابعة للمنظمة والهيئة للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند والإبلاغ عنها؛ (ب) النظر في تنظيم مؤتمر دولي / ندوة على هامش مجلس حقوق الإنسان في جنيف يشارك فيها أكاديميون وصانعو سياسات من الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وخبراء في مجال حقوق الإنسان لاقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتأمين حقوق الإنسان للكشميريين. (ج) التنسيق مع فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والمعني بجامو وكشمير للاجتماع بصورة منتظمة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فضلا عن الاجتماعات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي للتوصل إلى موقف توافقي لعرضه على المنتديات الدولية؛ (د) التنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي والتعاون معهما من أجل الشروع في مشاريع تنمية في قطاع كسب العيش والصحة والتعليم في كشمير التي تحتلها الهند ومخيمات اللاجئين في آزاد جامو وكشمير ؛ (هـ) في حالة استمرار حكومة الهند في انتهاك حقوق الإنسان للكشميريين، يمكن حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على النظر في استخدام حركة سحب الاستثمارات والجزاءات ضد الهند من أجل الضغط عليها للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛ (و) حث حكومة الهند على إزالة قيود السفر المفروضة على قيادة كشمير لتيسير حرية تنقلها إلى الخارج.

بالنسبة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان:

75. يمكن للهيئة أن تواصل التنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء من أجل زيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند. وفي هذا الصدد، يمكن للهيئة أن تواصل إطلاع فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بانتظام على مستجدات حالة حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند. كما يمكن للهيئة أن تتسق مع بعثات منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك وجنيف لتعميم نتائج هذا التقرير على نطاق واسع مع الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان.

الملحق أ: إحصاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الهندية:

إجمالي عدد عمليات القتل في الوادي من 1989 إلى 31 /3/2017:

مجموع عمليات القتل 94.644
القتل أثناء الحبس 7.081
المدنيون المعتقلون 140.739
الهيكل المحرقة / المدمرة 107.844
النساء الأرمال 22.834
الأطفال الأيتام 107.607
التحرش الجنسي أو الاغتصاب الجماعي 10.842

الإصابات خلال الانتفاضة المستمرة منذ 08 يوليو 2016:

القتل 125
الإصابات 16325
إصابات بطلقات 7485 pellets
شباب فقدوا البصر 55
شباب فقدوا عينا واحدة 178
شباب على وشك فقدان البصر 840
شباب تضرر بصرهم جزئيا 1.612
نساء تعرضن للتحرش 534
منازل / محلات / هياكل أتلفت 65.165
مدارس أحرقت 50
أشخاص اعتقلوا (عام) 10.450
أشخاص محتجزون بموجب قانون السلامة العامة 750

(جمعتها دائرة الإعلام في كشمير²⁹)

²⁹ <http://www.kmsnews.org/news/>

الملحق ب: مجموع السكان والنسبة المئوية للسكان المسلمين في كشمير التي تحتلها الهند

يظهر الجدول التالي أن نسبة السكان المسلمين في كشمير التي تحتلها الهند هي تقريبا النسبة نفسها في عام 1961. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت نسبة السكان المسلمين في الهند من 10.70% في عام 1961 إلى 14.23% في عام 2011.

الجدول 1: (المصدر: تعداد الهند)

السنة	1941	1961	1971	1981	2001	2011
الإجمالي	2.946.728	3.560.976	4.616.632	5.987.389	10.143.700	12.541.302
المسلمون	2.133.611	2.432.067	3.040.129	3.843.451	6.793.240	8.567.485
الهندوس	736.865	1.013.193	1.404.292	1.930.448	3.005.349	3.566.674
المسلمون (%)	72.41	68.30	65.85	64.19	66.97	68.31
الهندوس (%)	25.01	28.42	30.42	32.24	29.63	28.44